جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم: المحاسبة

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الثالث عشر الخاص بالقيمة العادلة

The Extent to which Shareholding Industrial Jordanian Companies Compliance with International Financial Reporting Standard No. ١٣ for Fair Value

إعداد

نداء عبد السلام "محمد أمين" الزريقات

إشراف

الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول/ ٢٠١٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالبة نداء عبد السلام "محمد أمين" الزريقات، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: **نداء عبد السلام الزريقات** الرقم الجامعي: **١١٢٠٥٠٤٠١٧**

التخصص: **محاسبة** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الثالث عشر الخاص بالقيمة العادلة

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:..... التاريخ / /٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الثالث عشر الخاص بالقيمة العادلة

The Extent to which Shareholding Industrial Jordanian Companies Compliance with International Financial Reporting Standards No. ١٣ for Fair Value

وأجيزت بتاريخ: ٢٢ / ١٢ /٢٠١٤

إعداد

نداء عبد السلام "محمد أمين" الزريقات

إشراف

الدكتور جمال عادل الشرايري

١- الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري	(مشرفاً ورئيساً)	.....
٢- الأستاذ الدكتور محمد الرحاحلة	(عضواً ومناقشاً داخلياً)	.....
٣- الدكتور عودة احمد بني أحمد	(عضواً ومناقشاً داخلياً)	.....
٤- الدكتور أشرف محمد الرجوب	(عضواً ومناقشاً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. وعلمني العطاء بدون انتظار .. إلى من احمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد ..

(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. ومعنى الحب والحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .. إلى أغلى الحبايب ..

(أمي الحبيبة)

إلى من به اكبر وعليه اعتمد ... إلى من بوجوده اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ، خطيبي الغالي

(زيـاد)

إلى سندي في هذه الدنيا أخي الحبيب

(شادي)

إلى أخواتي الغاليات على قلبي (رندا، حنين، غيداء، فاطمة، أيام، خولة)

إلى من عرفت كيف أجدها وعلمتني أن لا أضيعها .. وسارت معي نحو الحلم .. خطوة بخطوة بذرناه معاً .. وحصدناه معاً .. صديقتي العزيزة

(آلاء المومني)

إلى جميع من ساندني بهذا العمل.

أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع.

الباحثة: نداء الزريقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

(الحمد لله والشكر له الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

اسجد شكرا لله عز وجل لعظيم فضله وكرم عطاءه لإتمام هذه الرسالة، وبعد حمده وشكره وانطلاقا من العرفان بالجميل ، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي:

الأستاذ الدكتور الفاضل: جمال الشرايري

على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من توجيه ونصح ومد لي يد العون و المساعدة في جميع الأوقات ...

وأتقدم بالشكر إلى جامعتي الحبيبة "جامعة آل البيت" التي أتاحت لي الفرصة لإتمام دراستي العليا..

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل ، وما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي ،،،وأتقدم بالشكر إلى أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة ، جزاهم الله عني كل الخير ، لكل ما قدموه لي من مساعدة و مساندة ...

و في النهاية اشكر كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية ...

الباحثة: نداء الزريقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الاطار العام للدراسة ١
مقدمة ٢
مشكلة وأسئلة الدراسة ٢
أهداف الدراسة ٣
أهمية الدراسة ٣
فرضيات الدراسة ٤
مصطلحات الدراسة ٤
الفصل الأول الإطار النظري ٦
المبحث الأول: معايير الإبلاغ المالي الدولية ٧
١-١ مقدمة ٧
١-٢ مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية ٨
١-٣أهمية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ٨
١-٤ مزايا تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ٨
١-٥أسباب تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ٩
١-٦ أهم معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة ١٠
المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة ١٤
٢-١ مقدمة ١٤
٢-٢ هدف المعيار ١٥
٢-٣ نطاق المعيار ١٥
٢-٤ محاسبة القيمة العادلة ١٥
٢-٤-١ مفهوم القيمة العادلة ١٥
٢-٤-٢ مزايا استخدام القيمة العادلة ١٦
٢-٤-٣ انتقادات استخدام القيمة العادلة ١٧
٢-٤-٤ قياس القيمة العادلة ١٨
٢-٤-٥ تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية ١٨
٢-٤-٦ القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي ١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٤-٧ التسلسل الهرمي للقيمة العادلة..... ١٩
٢-٤-٨ مداخل (تقنيات) قياس القيمة العادلة..... ٢١
٢-٤-٩ الإفصاح عن القياس بالقيمة العادلة..... ٢٢
٢-٥ متطلبات الإفصاح باستخدام معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣)..... ٢٣
الفصل الثاني الدراسات السابقة..... ٢٤
٢-١ تمهيد..... ٢٥
٢-٢ الدراسات العربية..... ٢٥
٢-٣ الدراسات الأجنبية..... ٣١
٢-٤ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة..... ٣٣
الفصل الثالث منهجية الدراسة..... ٣٤
٣-١ تمهيد..... ٣٥
٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة..... ٣٥
٣-٤ مصادر جمع البيانات..... ٣٥
٣-٥ أداة الدراسة..... ٣٦
٣-٦ الصدق الظاهري لأداة الدراسة..... ٣٦
٣-٧ ثبات أداة الدراسة..... ٣٦
٣-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة..... ٣٧
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات..... ٣٨
٤-١ تمهيد..... ٣٩
٤-٢ خصائص عينة الدراسة..... ٣٩
٤-٣ النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة..... ٤١
٤-٣-١ نتائج اختبار الفرضية الأولى..... ٤٢
٤-٣-٢ نتائج اختبار الفرضية الثانية..... ٤٥
الفصل الخامس النتائج والتوصيات..... ٤٧
٥-١ تمهيد..... ٤٨
٥-٢ النتائج..... ٤٨
٥-٣ التوصيات..... ٤٩
قائمة المراجع..... ٥٠
أولاً: المراجع العربية..... ٥١
ثانياً: المراجع الأجنبية..... ٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المواقع الالكترونية ٥٥
الملاحق ٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة	٤١
٢	توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية	٤٣
٣	مقياس التحليل الإحصائي	٤٥
٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمتطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها	٤٦
٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمستويات القيمة العادلة	٤٩

قائمة المختصرات

FASB	**Financial Accounting Standard Board**
IFRS	**International Financial Reporting Standards**
IASB	**International Accounting Standards Board**
SPSS	**Statistical Package for the Social Sciences**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الثالث عشر الخاص بالقيمة العادلة

إعداد

نداء عبد السلام "محمد أمين" الزريقات

إشراف

الأستاذ الدكتور جمال عادل الشرايري

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري، كما تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث وزعت (٩٠) استبانة على (٣٠) شركة بواقع (٣) استبانات لكل شركة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، واستخدام الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) بشكل كامل، و التزامها بتطبيق مستويات القيمة العادلة والإفصاح عنها بمستوى متوسط.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الثالث عشر، وإجراء مثل هذه الدراسة على قطاعات اقتصادية أخرى غير قطاع الصناعة.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي الثالث عشر، القيمة العادلة، الشركات الصناعية الأردنية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Extent to which Shareholding Industrial Jordanian Companies Compliance with International Financial Reporting Standards No. ١٣ for Fair Value

Prepared by:

Neda Abdel-salam Mohammad Ameen AL-Zreaqat

Supervised by:

Dr. Jamal Al-Shrairi

ABSTRACT

This study aimed to identify the compliance (degree) of the shareholding industrial Jordanian companies with the requirements of the international financial reporting standards No. thirteen for fair value measurement.

To achieve the objectives of this study the researcher using descriptive analytical method where used to obtain data and information on theoretical side, the analytical method used to obtain the primary data through distribute questionnaires to study and compile the necessary information placing the subject of research, and distributed (٩٠) questionnaires to (٣٠) companies, of which (٣) questionnaires on each company, and then unloaded and analyzed using SPSS statistical program, and the use of statistical tests and treatments in order to reach the appropriate of value supports the study.

The study has concluded that the Shareholding Industrial Jordanian Companies do not comply with the requirements of the International Financial Reporting Standards No.(١٣), and do not comply to the application of the fair value levels and disclosure about them.

The researcher suggested asset of recommendation; the most important is the necessity to comply with the requirements of the International Financial Reporting Standards No.(١٣), and conduct such a study on other economic sectors but the non-industry sector.

Key Words: Reporting Standards No. ١٣, Fair Value, Jordanian Industrial Companies.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الاطار العام للدراسة

ويتضمن :

- **مقدمة.**
- **مشكلة وأسئلة الدراسة.**
- **أهداف الدراسة.**
- **أهمية الدراسة.**
- **فرضيات الدراسة.**
- **مصطلحات الدراسة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تبنت معظم المنظمات المهنية المشرعة لمعايير المحاسبة في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية، مفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية حيثما أمكن ذلك، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية، وقد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، كما اعتبره البعض تغيرا محوريا في الفكر المحاسبي. وقد جاء إصدار المعيار الدولي رقم (١٣) كنقطة انطلاقة جديدة للتوسع في استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

إن استخدام أسلوب القيمة العادلة عند تقييم أصول الشركة طبقا للمعيار الدولي رقم (١٣) أضاف إلى المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات، حيث تم صياغة هذا المعيار ضمن سياق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي: الملائمة والموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وبما أن مبدأ الملائمة والموثوقية يمثل الخصائص الأساسية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية، ولجعل المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، فإنه يتم تدعيم الملائمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول الذي يعتبر طرف محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للمنشأة (عدس، ونور، ٢٠٠٦).

ونظرا لأهمية القياس باستخدام القيمة العادلة ستتناول هذه الدراسة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد معيار الإبلاغ المالي الثالث عشر الخاص بالقيمة العادلة، والذي يستوجب قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، من خلال تحليل استبانة تتناول في بنودها أهم المؤشرات التي يجب أن تتبعها الشركات لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣).

مشكلة وأسئلة الدراسة

يعتبر معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣) من احدث معايير المحاسبة الدولية التي تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث يعتبر ساري المفعول اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٣. وهناك العديد من الدراسات تحدثت عن اثر تطبيق القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية والأصول والالتزامات التي تخص المنشأة بشكل عام دون وجود معيار يلزم بذلك. أما هذه الدراسة تأتي للتعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق المعيار رقم (١٣) الخاص بقياس القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتلخص مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات التي وردت ضمن مناقشات الباحثين عن هذا المعيار، وهي:

١. هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها؟
٢. هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣)؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣) "قياس القيمة العادلة"، ثم الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات وتجنب مخاطر استخدام تقديرات القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات المالية، وفتح آفاق جديدة للدراسات المستقبلية. وتتلخص أهداف الدراسة بالنقاط التالية:

١. التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.

٢. التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣).

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من حداثة معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣)، حيث أن القيمة العادلة حسب متطلبات هذا المعيار ألزم بتطبيقها اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٣. وتكمن أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في التعرف على مدى التزام الشركات الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣)، ومدى قبولهم لمفهوم القيمة السوقية، واكتشاف الايجابيات والسلبيات التي تحول دون تطبيق هذا المعيار، ونظرا لأهمية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في عملية إعداد القوائم المالية والإفصاح عن البيانات التي تتطلبها تلك المعايير وخاصة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن هذه الدراسة ستقدم دليلا لأصحاب العلاقة للحكم على مدى الالتزام من قبل الشركات الأردنية على تنفيذ هذا المعيار.

وقد طالب مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي (FASB) المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أوسع لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، حيث أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحالي للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهم في توفير تقييم أكثر ملائمة لأدائها الماضي والحالي والتوقعات المستقبلية (حواس، ٢٠٠٨، ص ١٣٣).

وفي المقابل هناك بعض الانتقادات لمبدأ القيمة العادلة من حيث أن المشكلة الأساسية تكمن في تقديرات القيمة العادلة ومدى موثوقيتها، أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط (دليل المحاسبين، صفحة إلكترونية،٢٠٠٧).

فرضيات الدراسة

ولمحاولة حل مشكلة الدراسة فإن الباحثة تسعى للإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال الفرضيات التالية:

١. تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.
٢. تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣).

مصطلحات الدراسة

معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣): معيار القياس باستخدام القيمة العادلة، حيث تم إصداره في مايو ٢٠١١ وطبق في يناير ٢٠١٣. وضح هذا المعيار مفهوم القيمة العادلة وحدد إطار لقياسها، ويقوم على أساس فكرة "سعر الإغلاق". استخدم هذا المعيار "التسلسل الهرمي للقيمة العادلة" سعيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياس القيمة العادلة والافصاحات ذات الصلة (معايير المحاسبة الدولية،٢٠١٣).

القيمة العادلة: هي المبلغ الذي تتم مقايضة الأصل به، أو تسوية الالتزام المالي بين الأطراف الراغبة، وكذلك معاملة تجارية متساوية القوى (معايير المحاسبة الدولية،٢٠١٣).

الإفصاح المحاسبي: هي المعلومات الإيضاحية المقدمة مع البيانات المالية سواء في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة، وتعد جزءا لا يتجزأ من تلك البيانات (أبو غزالة، ٢٠١٠، ص٩٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار النظري

ويحتوي على:

- **المبحث الأول: معايير الإبلاغ المالي الدولية.**
- **المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: معايير الإبلاغ المالي الدولية

١-١ مقدمة

لقد أدت التطورات والعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إلى ظهور الحاجة للمحاسبة ولمعاييرها الدولية للإبلاغ عن النتائج المالية للعمليات والأحداث الاقتصادية التي قام بها المشروع خلال الفترة المالية (دهمش وآخرون، ٢٠٠٧).

وتمثل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مجموعة من القواعد والأسس التي يتوجب على المنشأة إتباعها في القياس والمحاسبة، والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وابتداء من العام (٢٠٠١) بدأ صدور معايير الإبلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية لتحل بتسميتها الجديدة تدريجياً محل معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) (السعيد، ٢٠٠٨).

وقد حققت عملية وضع معايير الإبلاغ المالي الدولية في السنوات القلية الفائتة نجاحات عدة من اعتراف واستخدام اكبر لهذه المعايير، والعديد من البلدان تلزم تبني واعتماد هذه الصيغة الجديدة من معايير الإبلاغ المالي الدولية أو بإعادة إصدار معاييرهم المحلية بما يتناسب والمعايير الجديدة، وهذا التطور يعتبر تحدياً لكل من معدي البيانات المالية والمحللين الماليين والمستثمرين والمدققين وكافة مستخدمي البيانات المالية من الشرائح المختلفة الأخرى (السعيد،٢٠٠٨،ص٤). وهناك (١٣) معيار إبلاغ مالي دولي، حيث بدأت بالمعيار رقم (١) بتبني معايير الإبلاغ المالي لأول مرة وكان آخر معيار هو المعيار رقم (١٣) "قياس القيمة العادلة" (أبو نصار،٢٠١٤).

ويعد اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، مما يجعل الشركات أكثر فهماً وقرباً للسوق العالمية ويساعد في دخولها وتخفيض تكلفة رؤوس الأموال عبر الحدود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٢ مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية

معايير الإبلاغ المالي كمصطلح يمكن أن نعبر عنه بمفهوم ضيق وبسيط بأنه ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها بعضا، أما بالمفهوم الواسع والشامل، فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعد تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة ولجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (السعيد، ٢٠٠٨).

وعرفها (Carol & Linsmeier, ٢٠٠٣) بأنها مقاييس تهدف إلى تحسين أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة، وكما أنها يمكن ان تعتبر نماذج وإرشادات عامة تعمل على توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات.

١-٣أهمية معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

اكتسبت المعايير الدولية للمحاسبة أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها التي تلبي احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها. وتظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات المؤسسات من الأسواق المالية الدولية، ذلك تجاوبا لنو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي افرز توجه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثا عن التسعير في بورصات متطورة والاستفادة من رؤوس الأموال (الأسعد، ٢٠١٣).

١-٤ مزايا تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

تلقى معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية قبولا عالميا من قبل الدول المتقدمة والنامية وذلك نظرا للمزايا الايجابية التي تعود على مطبقي هذه المعايير (رمزي،٢٠١٢) ، وبين (أبو نصار، ٢٠١٠) أن الدول والمنظمات والهيئات المحاسبية تسعى إلى تبني هذه المعايير بهدف تحقيق منفعة أساسية تتمثل في تسهيل المجال للمنشآت لدخول الأسواق المالية العالمية والتي غالبا ما تشترط حد ادني من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى التي توفرها المعايير الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المزايا الفرعية كما وضحها (رمزي، ٢٠١٢) تتمثل بما يلي :

١. جلب مستثمرين أجانب: وذلك من خلال توحيد الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف الإجراءات المحاسبية أو إعداد القوائم المالية.
٢. تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين: ويتحقق ذلك من سعي العديد من الشركات إلى طلب تمويل من مؤسسات وجهات معنية، حيث تعمل هذه الجهات على قراءة ومراجعة القوائم المالية لهذه الشركات لمنحها قروض تساندها، ولا يمكن منح التمويل إلا بعد دراسة القوائم المالية التي يجب أن تكون قد أعدت وفقا لمعايير محاسبة دولية موحدة.
٣. قابلية المقارنة: أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم، وذلك يعود إلى توحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية.
٤. تلبية المتطلبات القانونية: أصبحت الكثير من الدول تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ،وكما تفرض بعض الأسواق المالية على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها وفق معايير المحاسبة الدولية.
٥. التناسق والتناغم: يعني ذلك قيام المنشآت بتطبيق نفس المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد بصورة متماثلة وموحدة.

وترى الباحثة أن أكثر الفئات المستفيدة من هذا التبني تتمثل بمستخدمي البيانات المالية إذ توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة وسهلة الفهم مما يساعد في اتخاذ القرارات، أما بالنسبة لمهنة المحاسبة فتعمل على الارتقاء والنهوض فيها.

١-٥أسباب تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية

هناك أربعة أسباب وراء الرغبة الدولية في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، وهي:

١. البنية الأساسية المحاسبية

وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من المكونات التالية: (الجرف، ٢٠١٠، ص ١٥)

- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية والبنوك وغيرها.
- وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار، مجلس استشاري متخصص لتقديم المشورة والدعم، مركز للبحوث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، ومجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.
- وجود ممارسة مهنية قوية متمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة.
- وجود موارد مالية وبشرية كافية.

٢. الشركات المتعددة الجنسية

إن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية من اجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات، وأبرزها كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة (صلاح،٢٠٠٨، ص ٦٤). حيث أن الأنظمة المحلية التي تتواجد فيها الشركات متعددة الجنسيات تتطلب إعداد قوائمها المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والضوابط الصادرة عنها على أن تقوم بإعادة إعداد قوائمها المالية الموحدة في الدولة الأم لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية، ومن هنا تصبح تكلفة إنتاج معلومة محاسبية مرتفعة (الخضري، ٢٠١٣).

٣. التداول في الأسواق العالمية

تظهر الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات وبالتالي الحاجة إلى تطبيق معايير محاسبة موحدة قابلة للفهم من المستثمرين والمقرضين.

لذلك فإن غياب التنسيق بين الدول يؤدي إلى أن كل شركة يتوجب عليها إعداد مجموعتين من القوائم المالية، الأولى وفقا لمعايير دولة المنشأة والثانية وفقا لمعايير الدولة المضيفة، مما يعمل على تداخل العلاقات الدولية وصعوبة الالتزام بقواعد التداول في الدول المتعددة.

٤. الاستثمار في الأسواق العالمية

عندما تنشأ المعلومات المالية في مواقع جغرافية مختلفة يصعب تفهم الشركات حيث أن العديد من هذه الشركات تعد قوائمها المالية باستخدام قواعد ومعايير وتشريعات محاسبية مختلفة، وبالتالي توجد مقاييس أو قيم مختلفة لنفس الأحداث الاقتصادية، ومن هنا جاءت الحاجة الماسة لوجود معايير محاسبة متجانسة وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة (المجربي،٢٠١٢).

١-٦ أهم معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة

لقد بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة، ونذكر منها ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: معايير المحاسبة الدولية (AIS): (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٣)

١. معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) المتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات:

يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات، كما يغطي الأصول غير المتداولة المستخدمة من قبل الإدارة والأصول التي تستخدم لغايات تأجيرها للغير.

ويتطلب تسجيل الأصل غير المتداول عند تملكه عن طريق المبادلة بأصل مشابه أو غير مشابه بالقيمة العادلة، كما يتوجب قياس الأصول بعد الاعتراف الأولي لها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم.

٢. معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) المتعلق بالإيراد:

يهدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للإيرادات وتحديد توقيت الاعتراف بها سواء كان نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات أو الأنواع الأخرى للإيرادات.

ويتطلب هذا المعيار قياس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو البدل المستلم أو القابل للاستلام.كما انه في حالة مبادلة أو مقايضة البضائع أو الخدمات ببنود غير متشابهة فيجب

الاعتراف بالربح الناجم عن ذلك حيث يتم تحديد الإيراد عن طريق استخدام القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمة المستخدمة بعد تعديله بالنقدية أو شبه النقدية المحولة.

٣.معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٦) المتعلق بالمحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد:

يتناول هذا المعيار محاسبة وإعداد التقارير لكافة المشاركين في خطة منافع التقاعد كمجموعة وليس مع التقارير التي يمكن إعدادها للأفراد حول منافع تقاعدهم الخاصة، كما يوضح شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الأغراض العامة لخطط منافع التقاعد.

ويتطلب هذا المعيار تسجيل استثمارات خطط المساهمة المحدودة التي ينطبق عليها هذا المعيار بالقيمة العادلة والتي تكون في حالة الأوراق المالية المتداولة "قيمتها السوقية العادلة". وإذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة العادلة يجب أن تفصح المنشأة عن سبب عدم استخدام القيمة العادلة.

٤. معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول:

يبين هذا المعيار كيفية معالجة التدني في قيمة الأصول التي تمتلكها المنشأة، حيث يتطلب ضرورة عدم تسجيل أصل دفتريا بقيمة تزيد عن قيمته العادلة. وبناءا عليه يكون هناك خسارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدني في قيمة الأصل في حالة كون قيمة الأصل القابلة للاسترداد تقل عن القيمة المسجلة للأصل بتاريخ الميزانية، والقيمة القابلة للاسترداد هي عبارة عن القيمة العادلة للأصل مطروحا منها تكاليف بيع الأصل.

٥. معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) المتعلق بالأصول غير الملموسة:

يهدف هذا المعيار إلى تغطية الأصول غير الملموسة والتي لا تغطيها معايير محاسبة دولية أخرى من حيث تحديد متى يمكن أو يجب ان يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة والأسس الواجب إتباعها لقياس هذه الأصول وتوضيح كيفية معالجة الاطفاءات وخسائر التدني التي يمكن أن تطرأ على الأصول غير الملموسة، كما يبين الإفصاحات الواجب عرضها بخصوص هذه الأصول.

ويتطلب هذا المعيار ضرورة قياس الأصل غير الملموس المشترى بقيمته العادلة في حالة امتلاكه من خلال عملية مبادلة إذا تمكنت المنشأة من قياس القيمة العادلة لهذا الأصل بموثوقية.

٦. معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) المتعلق بالاعتراف والقياس:

يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس للاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية والمطلوبات المالية، وللعقود المتعلقة بشراء وبيع أصول أو بنود غير مالية مثل عقود شراء النفط والذهب. ويبين كيفية تصنيف الأصول والمطلوبات المالية ومتى يتم إلغاء الاعتراف بها، والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.

ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي، حيث يتطلب قياس الأصول والمطلوبات المالية والمعدة للبيع بالقيمة العادلة.

٧. معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) المتعلق بالاستثمارات العقارية:

يبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف بها والقياس اللاحق لها بعد الاعتراف الأولي ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها، حيث تستخدم المنشأة لقياس الاستثمارات العقارية في الفترة التالية للتملك نموذجين؛ نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة.

ويتطلب المعيار ضرورة استخدام نموذج القيمة العادلة لقياس الاستثمارات العقارية خلال الفترات التالية وبشكل مستمر، وفي حالة عدم قدرة المنشأة على تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية يتم في هذه الحالة استخدام نموذج التكلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) المتعلق بالزراعة:

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للنشاط الزراعي ويبين متطلبات الإفصاح ذات العلاقة وكيفية عرض البيانات المتعلقة بذلك النشاط.

ويتطلب هذا المعيار قياس الأصل البيولوجي (مثل الماشية والأشجار المثمرة) والمنتجات الزراعية لهذا الأصل (مثل الحليب، الصوف، والثمار) بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، حيث يفترض إن المنتجات الزراعية يمكن قياس قيمتها بموثوقية دائما وبالتالي يجب تطبيق القيمة العادلة عليها دائما، أما بالنسبة للأصل البيولوجي فقد لا تتمكن من تحديد قيمته العادلة بموثوقية دائما فيقاس بتكلفته مطروحا منها أي اهتلاك أو خسائر متراكمة في انخفاض القيمة.

ثانيا: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS): (www.iasplus.com)

١. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٢) المتعلق بالمدفوعات على أساس الأسهم:

يهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن العمليات التي تتضمن التسديد من خلال إصدار أسهم. ويتطلب قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ الشراء، وإذا تعذر تحديد القيمة العادلة لتلك السلع والخدمات بموثوقية ففي هذه الحالة يتم قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للأسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء وهو ما يسمى نموذج تاريخ التسوية أو العملية.

٢. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٣) المتعلق باندماج الأعمال:

يختص بتبني طريقة الحيازة دون طريقة تجميع المصالح، كما يتطلب ضرورة الاعتراف بالأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراة بالقيمة العادلة بتاريخ الاندماج.

٣. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) المتعلق بالأدوات المالية – الافصاحات:

يهدف المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وتقييم طبيعة ومدى المخاطرة الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عن الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والدخل الشامل وأيضا الإفصاح عن طرق تحديد القيمة العادلة وبيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار رقم (٩).

٤. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٩) المتعلق بالأدوات المالية:

يهدف إلى وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية والتي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم المبالغ والتوقيت والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

ويصنف هذا المعيار الأصول المالية عند الاعتراف الأولي إلى فئتين؛ فئة تقاس بالتكلفة المطفأة والأخرى تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، كما يتطلب هذا المعيار في حالة القياس اللاحق للأصول المالية أن يتم قياسها إما بالقيمة العادلة لو بالتكلفة المطفئة وفقا لتصنيف الأصل المبدئي.

ويتطلب أيضا قياس كافة الاستثمارات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية.

المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة

٢-١ مقدمة

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر. وقد كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة. وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. وبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢ هدف المعيار

إن الهدف من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) هو (أبو نصار وحميدات،٢٠١٤،ص ٨١٢):

١. تعريف القيمة العادلة.
٢. تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة.
٣. تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

٢-٣ نطاق المعيار

يتم تطبيق هذا المعيار عندما تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، أو عند قياس القيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع لقياس الأصول والالتزامات المالية بشكل أساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة (WWW.AISPLUS.COM).

٢-٤ محاسبة القيمة العادلة

تعددت طرق القياس المحاسبي ولكل طريقة ايجابياتها وسلبياتها، والهدف الأساسي من هذه الطرق هو تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي هذه المعلومات (المبيضين، ٢٠٠٧).

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية انه يجب قياس الأصول والالتزامات المالية بقيمتها العادلة وليس بتكلفتها التاريخية، وذلك لأن القيمة العادلة توفر معلومات عن الأصول والالتزامات ذات موثوقية اكبر مقارنة مع التكلفة التاريخية، كما يستطيع نموذج القياس المعتمد على القيمة العادلة مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر أفضل من نموذج القياس المعتمد على التكلفة التاريخية (حماد، ٢٠٠٣).

٢-٤-١ مفهوم القيمة العادلة

لا شك بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق واطر جديدة، واحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها. وكان كل هذا من نتائج التطورات التي حصلت على صعيد النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي تم صياغتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي طبقت في بداية الألفية الثالثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءا على الجدل القائم بين المحاسبين والمهتمين بالمحاسبة، لمفهوم القيمة العادلة سوف نستعرض عددا من تعريفات القيمة العادلة لمحاولة الوصول إلى مفهوم واضح للقيمة العادلة.

يعرفها (خوري، ٢٠٠٩) بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة. ويرى البعض بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على اطلاع ورغبة ذوي مصلحة (الحاج، وعقلي ٢٠١٠).

وعرفها (أبو نصار،و حميدات ٢٠١٤) بأنها "القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية، على أن يأخذوا بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة. كما يعرفها أيضا (دهمش وأبو زر،٢٠٠٤) بأنها المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشتري به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على إلا تكون حالة تصفية، ويعرفها (السعافين، ٢٠٠٦) بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لمبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على اطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح.

و ترى الباحثة انه لا يوجد اختلاف جوهري في تعريف القيمة العادلة ، حيث يتفق الجميع على أنها السعر الذي يتم قبضه عند بيع الأصل أو الذي يتم دفعه عند تحويل التزام، بعملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وأنها تقوم على محورين رئيسيين: الأول يتعلق بالأطراف الداخلة في الصفقة، والثاني يتعلق بالظروف التي تتم فيها الصفقة.

أما الجهات المهنية المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية مثل (FASB) قدمت تعريفا خرجت به عن المفهوم الذي قام بتقديمه مؤسسو القيمة العادلة في التعريفات السابقة، فقد عرفتها بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذو معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات علاقة مع بعضها (www.fasb.org).

٢-٤-٢ مزايا استخدام القيمة العادلة

تسعى القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، وذلك لتوفير معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها، لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية (الجعارات، ٢٠٠٦)، ومعلومات القيمة العادلة واسع الاستخدام وتتميز بما يلي: (سليمان،٢٠١١)

١. القيمة العادلة هي مقياس للواقع الاقتصادي وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، حيث توفر مقياسا عالي الدقة لهذا المفهوم.
٢. تعالج جانبا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية).
٣. توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أسسا جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية.

ويضيف (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٤):

٤. تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

٢-٤-٣ انتقادات استخدام القيمة العادلة

تعتبر كثرة البدائل والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من عيوب النظام المحاسبي، وبالرغم من وجود مزايا لتطبيق القيمة العادلة إلا أنها لم تقدم برنامجا متكاملا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي ولا تزال تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها (المبيضين،٢٠٠٧). ومن أهم هذه الانتقادات:

١. إن محاسبة القيمة العادلة تتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية، حيث أنها تعتبر معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها (يونس،٢٠١١).
٢. إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة (خوري،٢٠٠٦).
٣. يترتب على عملية تقييم القيمة العادلة أعمال تلاعب وذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن أن يتم اختراقها في نظام الرقابة الداخلي للمنشأة (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة ان تقديرات القيمة العادلة قد تختلف بين الخبراء أوالمقدرين مما يُفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة، وقد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

٢-٤-٤ قياس القيمة العادلة

عملية قياس القيمة العادلة تفترض بأن عمليات بيع الأصل أو تحويل الالتزام التي تقاس القيمة العادلة من خلالها تحدث في:

- السوق الرئيسي أو الأولي لأصل أو التزام: وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأنشطة الخاصة بالأصول والالتزامات بحجم عال. والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى. وقد حدد (SFAS ١٥٧) كما ذكرت (الجرد ٢٠١٠) إن الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل يتم قياسه من قبل المشاركين في السوق وهو الاستخدام الممكن ماديا، والمسموح قانونيا، والملائم ماليا.
- في ظل غياب سوق أولي، نلجأ إلى السوق الأفضل: وهو السوق الذي يعظم القيمة التي يمكن إن تستلم من عملية بيع الأصل أو يخفض المبلغ الذي يمكن إن يدفع إلى أدنى قيمة لسداد التزام مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إجراء العملية وتكاليف التحويل (أبو نصار، وحميدات ٢٠١٤).

٢-٤-٥ تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية

عند قياس الأصل غير المالي باستخدام القيمة العادلة يأخذ بعين الاعتبار إمكانيات حصول المتعاملين أو المشاركين بالسوق على منافع اقتصادية من خلال استعمال الأصل في أعلى وأفضل استعمال أو من خلال بيع الأصل إلى آخرين في السوق والذين سوف يقومون أيضا باستخدام الأصل في أعلى وأفضل استعمال (أبو نصار وحميدات،٢٠١٤،ص٨٢٣).

إن استعمال الأصل غير المالي في أعلى وأفضل استعمال يأخذ بعين الاعتبار تحقق عوامل عديدة منها (السويطي،٢٠١٢):

- إمكانيات الاستخدام الفعلي للأصل: ويأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل التي يأخذها المتعاملين بالسوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل، مثل موقع وحجم المباني.
- الترخيص القانوني: ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي قيود قانونية على استخدام الأصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سيأخذها المتعاملين بالسوق بالاعتبار عند تسعير الأصل، حيث تختلف التشريعات باختلاف المناطق.
- الجدوى المالية من حيث القدرة على توليد الدخل والتدفق النقدي.

٢-٤-٦ القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي

عند الحصول على أصل أو نشوء التزام في عملية تبادل لذلك الأصل أو الالتزام. فإن سعر العملية هو السعر المدفوع للحصول على الأصل أو السعر المحدد لنشوء التزام (سعر الدخول أو التنفيذ).

بالمقابل فإن القيمة العادلة لأصل أو التزام هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو المبلغ الذي سيتم تسديده لتسوية الالتزام وهو ما يسمى سعر الخروج أو السعر النهائي. وليس بالضرورة أن تبيع المنشأة الأصول بذات السعر المدفوع للحصول عليها، وليس بالضرورة أيضا أن يكون سعر تسديد الالتزام هو سعر نشوء الالتزام (أبو نصار وحميدات،٢٠١٤، ص٨٤٢).

٢-٤-٧ التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يسعى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والافصاحات ذات الصلة من خلال "التسلسل الهرمي للقيمة العادلة".

يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم الى ثلاثة مستويات، وتشمل هذه المستويات ما يلي:

المستوى الأول للمدخلات (١)

إن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية التي يتم تداولها في السوق النشط للموجودات أو المطلوبات المتطابقة والتي لدى المنشأة القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس (إبراهيم،٢٠١١).

وتعد الأسعار المعلنة في السوق النشط (أو السوق الكفء) أكثر الأدلة موثوقية لاستخدامها في قياس القيمة العادلة كلما كان ذلك ممكنا.

ويذكر (أبو نصار وحميدات،٢٠١٤) بأنه إذا كانت منشأة تمتلك أصل أو عليها التزام يتم تداوله في سوق نشط فان السعر المدرج في السوق هو الذي يستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالتزام حتى وان كان السوق لا يستطيع من خلال صفقة واحدة استيعاب حجم الأصل أو الالتزام المملوك من قبل المنشأة.

ويتضح مما سبق أن مفهوم القيمة العادلة يترادف مع مفهوم القيمة السوقية عند هذا المستوى من مستويات قياس القيمة العادلة، حيث أن مدخلات هذا المستوى تستخدم بناءا على معلومات السوق لأسعار السوق لأصول متماثلة في سوق فعال.

المستوى الثاني للمدخلات (٢)

إن مدخلات المستوى الثاني هي المدخلات الأخرى خلاف مدخلات المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها أو معرفتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٤).

تتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي: (إبراهيم،٢٠١١)

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- الأسعار المعلنة للأصول و الالتزامات المتماثلة في أسواق غير نشطة، أي الأسواق التي يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية أو أسعار معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.
- الأسعار الأخرى غير المعلنة للأصول والالتزامات والتي يمكن الوصول إليها من خلال عدة وسائل منها سعر الفائدة، ومعدل العائد.
- الأسعار التي تؤكدها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة أو وسائل أخرى (أسعار يعززها السوق).

أي أنها المدخلات التي تستخدم بناءا على معلومات السوق لأسعار أصول متشابهة في سوق فعال، أو أسعار السوق لأصول متماثلة في سوق غير فعال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الثالث للمدخلات (٣)

إن مدخلات المستوى الثالث لقياس القيمة العادلة تعتمد على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق حيث تقوم المنشأة ومن خلال المعلومات المتوفرة عليها وبالاعتماد على طبيعة الأصل

والالتزام والمتعاملين فيها بتطوير قيمة تتصف بالعدالة (أبو نصار وحميدات،٢٠١٤)، ويرى (إبراهيم،٢٠١١) أن هذه المدخلات تعكس الافتراضات الخاصة بالشركة والتي سيستخدمها المشاركين في السوق لتسعير الأصل أو الالتزام (بما في ذلك الافتراضات الخاصة بالمخاطر) .

٢-٤-٨ مداخل (تقنيات) قياس القيمة العادلة

إن الهدف من استخدام تقنيات قياس أو تقييم القيمة العادلة هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام ضمن عملية منظمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية (أبو نصار، وحميدات ٢٠١٤،ص٨٢٨).

هناك ثلاثة مداخل تقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة هي:

١. مدخل التكلفة

يعتبر احد المداخل المستخدمة في قياس القيمة العادلة في التقرير المالي، وتحدد القيمة العادلة بناءا عليه باستخدام التكلفة الاستبدالية الحالية للأصل أو تكلفة إعادة تصنيع أو إنشاء الأصل (Robert ٢٠٠٦). وعرفه (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٤، ص٨٢٨) بأنه المدخل الذي يقوم على قياس المبالغ اللازمة للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضع التقييم باستخدام تكلفة الإحلال الحالية.

ومن الشائع تطبيق هذا المدخل على الأصول الملموسة إلا انه يمكن تطبيقه أيضا على الأصول غير الملموسة التي تستفيد من حماية قانونية كحقوق الطبع والعلامة المسجلة (Reilly, & Schweihs ١٩٩٩).

٢. مدخل السوق

يعتبر هذا المدخل احد المداخل المستخدمة في قياس القيمة العادلة لمنشأة أو لعنصر ما في هذه المنشأة، ويستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى الناجمة عن الصفقات التجارية في السوق للأصول أو الالتزامات ذاتها أو المشابهة لها (الجرد ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. مدخل الدخل

يقوم هذا المدخل على ثلاث طرق وهي طريقة خصم التدفقات النقدية، التدفقات النقدية المرسملة، وفائض التدفقات النقدية. ويقيس هذا المدخل القيمة العادلة بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة التي تولدها المنشأة أو الأصل، مخصومة منها مخاطر الحصول على تلك التدفقات، ومن الجدير بالذكر أن هذا المدخل يتميز بقدر كبير من المرونة في قياس القيمة العادلة للمنشأة أو لأصل محدد والتي تمكن المقيم من إعداد الحسابات بالطريقة التي تنسجم مع خصائص ومواصفات المنشأة محل التقييم من خلال عدة طرق مختلفة، وهذا ما يجعله أكثر استخداما، ويحتاج تقييم الأصول في هذا المدخل إلى تنبؤ جيد بالدخل أو التدفق النقدي المتوقع مستقبليا، واختيار لمعدل الخصم (Robert, ٢٠٠٦).

في بعض الحالات قد يكون اختيار مدخل تقييم واحد كافي، وفي حالات أخرى قد يكون من المناسب استخدام أكثر من مدخل.

٢-٤-٩ الإفصاح عن القياس بالقيمة العادلة

تعتبر القوائم المالية ذات أهمية بالغة في نظر مستخدمي المعلومات المالية باعتبارها مخرجات للنظام المحاسبي، ولكي يتحقق الهدف والمنفعة المرجوة منها فإن إعدادها يخضع لعدد من الإجراءات والقواعد المهمة التي تتعلق بمتطلبات العرض والإفصاح. فلا يستطيع مستخدمو القوائم المالية اتخاذ قراراتهم المناسبة بالاستثمار في وحدة اقتصادية معينة إلا من خلال عمل تحليلات للقوائم المالية لهذه الوحدة ومعرفة أدائها المالي، كما لا يستطيعون القيام بهذه التحليلات إلا من خلال المعرفة والفهم الدقيق للمعلومات المالية المتعلقة بما يرغبون بالاستثمار به في الوحدة الاقتصادية، كما لا يمكن فهم المعلومات المالية المتعلقة بالاستثمار إلا من خلال تحقيق متطلبات العرض والإفصاح في تلك القوائم.

ويعتبر الإفصاح في القوائم المالية سببا أوليا ومهما في حصول ثقة المتعاملين بالقوائم المالية كما انه مرتبط ارتباطا وثيقا مع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والذي يعتبر نتيجة حتمية لتطبيق هذه المعايير(يونس،٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥ متطلبات الإفصاح باستخدام معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣)

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) من المنشآت الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في الأمرين التاليين (أبو نصار وحميدات،٢٠١٤، ص٨٢٩):

- الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم والطرق والمدخلات المستخدمة في تطوير قياسات القيمة العادلة للأصل أو الالتزام.
- عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبير (المستوى ٣)، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

ويرى (السويطي،٢٠١٢) انه يجب على المنشأة الإفصاح عن القيم العادلة لكل المستويات، وإذا كان الأصل يستخدم مع أصول أخرى فإن أعلى وأفضل استخدام يختلف عن الاستخدام الحالي لذا يجب الإفصاح عن قيمة الأصل بافتراض الاستخدام الحالي والإفصاح عن القيمة بافتراض أن القيمة العادلة للأصل تختلف عن قيمة الاستخدام الحالي والسبب في ذلك.

وترى الباحثة أن عملية الإفصاح عن قياس القيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي سوقاً كفؤاً، وبالتالي استجابة السوق لمعلومات القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا إن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

ويحتوي على:

- **تمهيد.**
- **الدراسات العربية.**
- **الدراسات الأجنبية.**
- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ تمهيد

يقدم هذا الفصل عرضاً لأهم الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

و تتمثل محتويات هذا الفصل على التالي : الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

٢-٢ الدراسات العربية

١. **دراسة (أبو نصار ٢٠١٤) بعنوان " تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق – التجربة الأردنية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية. تم من خلال الدراسة استعراض أهمية ومزايا تبني معايير المحاسبة الدولية واهم الدراسات التي أجريت على البيئة الأردنية لمعرفة مدى التزام الشركات الأردنية بمعايير المحاسبة الدولية.
وقد توصلت الدراسة إلى وجود نسبة عالية إلى حد ما من التزام الشركات الصناعية والخدمية الأردنية في متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية.
وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود هيئة رقابية مستقلة للتأكد من مدى التزام الشركات الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وتوعية الشركات الأردنية بأهمية الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

٢. **دراسة (الرشيدي ٢٠١٢) بعنوان " مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وكذلك مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات، هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتم استخدام استبانة خطية تم توزيعها على عينة شملت (٨٩) مديرا ماليا و (٦٦) مدققا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قادرة على التوافق مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة.

وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحث على ضرورة التأكيد على أهمية استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بجعل الأنظمة المحاسبية المحوسبة المطبقة فيها متوافقة مع قواعد القياس المتعلقة بالقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية.

٣. دراسة (يونس ٢٠١١) بعنوان "اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

ولتحقيق هذا الغرض تطبيقيا تم اختبار الفرضية الأولى للدراسة والفرضيات المتفرعة منها من خلال تحليل البيانات المالية لكل من قائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية لعدد (١٣) شركة مدرجة في السوق المالي الفلسطيني للفترة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٩، من خلال قياس معاملات الارتباط والانحدار لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

وقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر ايجابيا بكل من متغيرات (صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات (الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه).

وأوصت الدراسة بالمحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. دراسة (عواد ٢٠١٠) بعنوان " محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية".

هدفت هذه الدراسة للكشف عن اثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية. حيث استخدم الباحث استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة.

وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (one way anova)، بالإضافة إلى اختبار (Schffe).

أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود اثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية، حيث احتلت المركز الثالث في أهميتها النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين (٣٩،٤٠) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية. كذلك ومن جانب آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من آثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للقياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبين (٣٩،٤٠)، وذلك من اجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

٥.دراسة (صالح ٢٠٠٩) بعنوان "اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية".

تناولت الدراسة انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية الموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. وتم ذلك من خلال إجراء استقصاء لآراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والداخليين لـ ٤٠ شركة من الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تعتبر ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة المالية التقليدية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر تطبيقها بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وتوصل الباحث أيضا إلى انه لا علاقة للقيمة العادلة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت القيمة العادلة إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية.

وفي ضوء هذه النتائج فإن الدراسة توصي بالعمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي القوائم المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة وأسس قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها.

٦. دراسة (السعيد ٢٠٠٨) بعنوان "اثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملائمتها والمشاكل المتوقعة في تطبيقها والوسائل العملية الممكنة لتجاوزها في شركة التأمين الأردنية، ومدى التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة واثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات؛ من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية المتعارف عليها والملائمة في تحليل البيانات التي تم جمعها من المصادر الأولية والثانوية، وتمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات.

ولدى تحليل البيانات توصل الباحث إلى أن معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير تعتبر ملائمة، ووجود تأثير ايجابي لتطبيق هذه المعايير والقواعد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين. كما تبين للباحث التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي، ووجود دور ايجابي لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق هذا الالتزام.

ومن وجهة نظر الباحث فانه يمكن زيادة نسبة الوعي والالتزام بمعايير محاسبة القيمة العادلة من خلال تشجيع العاملين في قطاع التأمين على المتابعة الدائمة والمستمرة لآخر التطورات والتحديثات على المعايير الدولية، وكذلك التنسيق مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في الأردن من اجل تحقيق ذلك.

٧. دراسة (الطويل ٢٠٠٨) بعنوان " المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة إلى قياس القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين المصرية من خلال اقتراح نموذج محاسبي متكامل يستند إلى المفاهيم المحاسبية المحددة بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة للشركات لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية.

ويضم مجتمع الدراسة شركات التأمين المصرية، وشملت عينة الدراسة ما نسبته (٤٠%) من شركات التأمين المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى مفهوم مقترح للقيمة العادلة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، حيث يرى الباحث أن استخدام هذا النموذج المقترح يقدم قياسا مقبولا وعادلا لتلك القيمة بالمقارنة مع النماذج المحاسبية التقليدية التي تم اختبارها طبقا للنموذج المقترح لتلك القيمة العادلة والمستخدم في هذه الدراسة. حيث أن النموذج المحاسبي المقترح للدراسة له القدرة على قياس وتحديد القيمة العادلة لشركات التأمين بصورة ملائمة ودقيقة اعتمادا على المعلومات المحاسبية المتوافرة والمنشورة في التقارير المالية لشركات التأمين. وتبين بأن استخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة دقة الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم والتقارير المالية.

وأوصت الدراسة باستخدام النموذج المحاسبي المقترح في تحديد القيمة العادلة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية لجميع الهيئات العلمية والمهنية في مجال الفكر المحاسبي للتوصل إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار المفاهيم والأدلة والإرشادات المتعلقة بمشكلة تحديد القيمة العادلة.

٨. دراسة (المبيضين٢٠٠٧) بعنوان "تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، وخصوصا أن أساس القياس المحاسبي يعتمد على التكلفة التاريخية. وقد تطرقت الدراسة إلى شرح مختصر لمفهوم القيمة العادلة، وبعض ايجابيات وسلبيات إتباعها، واهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة قد أكدوا أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر ملائمة وموثوقية لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية، كما أن هناك تذبذب في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية، حتى لا يكون هناك أي مجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة، والتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة.

٩. دراسة (الزعبي ٢٠٠٥)، بعنوان " القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"(دراسة ميدانية).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية. وذلك من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على أساس التكلفة التاريخية وما يترتب عليه من عدم موثوقية القياس المحاسبي والاتجاه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل عنها، وفيما إذا كان هناك مشكلات تطبيقية تحول دون ذلك، كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية وهي الموضوعية، الجمع، المقارنة، الاستمرارية، والملائمة.

وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغتها بحيث أمكن من خلالها استطلاع رأي الفئات المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشملت عينة الدراسة المدراء الماليون والمحاسبون ومدققو الحسابات ومدراء الاستثمار العاملين في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك غموض في فهم مدخل القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي في البيئة الأردنية، وأن هناك اتفاق كبير من قبل جميع الفئات بأن منهج القيمة السوقية العادلة يعزز وجود الكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن استخدامه في التقييم، مثل الموضوعية، الملائمة، إمكانية الجمع والمقارنة، والاستمرارية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام مدققي الحسابات بتشجيع المدراء الماليين في الشركات الصناعية على تطبيق معايير القيمة العادلة لما لهم من دور مهم في فرض السياسة المحاسبية وكذلك تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة.

٢-٣ الدراسات الأجنبية

١. دراسة (Al-khadash & Abdullatif, ٢٠٠٩) بعنوان:

" نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الدول النامية : حالة القطاع المصرفي الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الأداء المالي للشركة وعائد السهم من الأرباح لها. وقد غطت هذه الدراسة البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، حيث قام الباحثان بعمل مقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية لنفس السنوات وتحليل التغير الناتج عن محاسبة القيمة العادلة في النتائج المالية ومدى ملائمة معلومات القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم.

وقد وجدت هذه الدراسة أن الأداء المالي للمصارف تأثر بشكل هام بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيم موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة في تقويم الأدوات المالية مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية. وانه في حالة بعض الدول النامية مثل الأردن، حيث هناك سوق مالية غير كفؤة تتأثر بالفقاعات السوقية لبعض السنوات، فإن استخدام محاسبة القيمة العادلة لتقويم
الأدوات المالية يمكن أن يشوه الأرباح ويضلل مستخدمي القوائم المالية. كما خلصت الدراسة إلى التشكيك في مدى صلاحية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يخص محاسبة القيمة العادلة بنفس الطريقة عالميا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. دراسة (Laux, ٢٠٠٩) بعنوان " أزمة محاسبة القيمة العادلة"

تناولت هذه الدراسة وجهات النظر المختلفة حول محاسبة القيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية العالمية بين مؤيد ومعارض من خلال الدراسات السابقة، كما تناولت أيضا بدائل محاسبة القيمة العادلة في حالة إيقاف العمل بها. ودافعت الدراسة عن محاسبة القيمة العادلة واعتبرت أن الأزمة المالية سببها القرارات السيئة للمؤسسات المالية. وأوضحت الدراسة انه على الرغم من أن الأسعار السوقية للأصول والالتزامات تقدم أفضل تقدير للقيمة العادلة، إلا أن الأسعار السوقية في ظروف معينة تصبح مضللة أكثر من غيرها، ولهذا تقترح الدراسة استخدام بدائل القياس الأخرى، مثل: نماذج خصم التدفقات النقدية المستقبلية في مثل هذه الظروف.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة الكاملة تؤدي إلى تقلبات في الوضع المالي للمنشأة في الأوقات العادية، وان محاسبة القيمة العادلة ليست مجرد نظام للقياس والتقرير عن قيم الأصول والالتزامات وإنما لها آثار اقتصادية كبيرة من خلال تحفيزها لأثر العدوى Contagion Effects في أوقات الأزمات، وهو ما يحتاج إلى إعادة النظر في معايير محاسبة القيمة العادلة من جانب واضعي المعايير والمنظمين.

وبناءا على ذلك فإن الدراسة توصي بأن يتم تصميم نظام مالي يقبل بمحاسبة القيمة العادلة كنقطة بداية واضحة ولكن مع وضع مجموعات واضحة من التدابير لمواجهة التقلبات الدورية لمتطلبات رأس المال لمعالجة مسألة الاستقرار المالي باستخدام نظام محاسبة التكلفة التاريخية، لأنه من الخطأ الاعتقاد بأن تجاهل أسعار السوق أو تجاهل المعلومات الحالية يمكن أن يوفر أساسا لعلاقة أكثر متانة في النظام المصرفي.

٣. (Magnan, ٢٠٠٩) بعنوان "محاسبة القيمة العادلة والأزمة: المراسل أم المساهم"

تناولت الدراسة استعراض لعدد من الدراسات الأكاديمية التي أجريت على مدار ٢٠ سنة مضت، وأوضح الباحث أن هناك تيارين متعارضين بشأن محاسبة القيمة العادلة، التيار الأول يقول أن القوائم المالية التي تعكس القيم السوقية للأصول والالتزامات توفر معلومات ملائمة

للمساهمين والمستثمرين أو بمعنى آخر فإن محاسبة القيمة العادلة هي مجرد "رسول Messenger" يحمل معه أخبار سيئة، ولهذا السبب فإنه لا يجب توجيه اللوم عليه. وعلى العكس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن هناك تيار آخر مختلف من الدراسات انتقد محاسبة القيمة العادلة، واعتبر أنها ممكن أن تكون ساهمت في الأزمة المالية، لأنه من الصعب التحقق منها، وقد تعتمد على افتراضات غير موثوق منها، وهو ما يمنح الإدارة مزيدا من حرية التصرف على هواها في إعداد القوائم المالية.

وتوصل الباحث إلى أن محاسبة القيمة العادلة تخلق حلقة دائرية من التحرك الديناميكي في التقرير المالي مع الأسواق التي توفر مدخلات لقياس العديد من الأصول والالتزامات، ولذلك فإنها تؤثر على الأرباح التي يتم التقرير عنها والتي يستخدمها المحللون والمستثمرون لتقييم القيمة السوقية للمنشأة، وبالتالي إذا أصبحت الأسواق المالية متقلبة – كما هو الحال في الأزمة المالية – فإن الأرباح التي يتم التقرير عنها ستكون متقلبة أيضا.

٤. دراسة (David, ٢٠٠٦) بعنوان " استخدام القيمة العادلة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المدى الذي تقوم به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للتوجه إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة لقياس الموجودات والمطلوبات. توضح هذه الدراسة أيضا مفهوم القيمة العادلة وتطور هذا التعريف والحاجة إلى مزيد من التوضيحات والإرشادات فيما يتعلق بتطبيق التعريف. كما حددت هذه الدراسة استخدامات القيمة العادلة في معايير التقارير المالية الدولية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استخدام القيمة العادلة ليس واسعا، خصوصا انه ليس من الصحيح القول بأن IFRS تتطلب أن كل الأصول والالتزامات يجب أن تقاس بالقيمة العادلة. إذ انه يمكن القول بأن استخدام القيمة العادلة محدود جدا؛ من حيث النظرية أو الممارسة.

٢-٤ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها متخصصة ببيان مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة، فتنبع ميزتها من حداثة الموضوع، إذ يعتبر هذا المعيار ساري المفعول بتاريخ ٢٠١٣/١/١، علما بأنه لا توجد أية دراسة سابقة تتعلق بموضوع الدراسة في الأردن على حد علم الباحثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

ويحتوي على:

- تمهيد.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- مصادر جمع البيانات.
- أداة الدراسة.
- الصدق الظاهري لأداة الدراسة.
- ثبات أداة الدراسة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١ تمهيد

يهدف من هذا الفصل إلى عرض منهجية الدراسة، حيث تتضمن توضيح لعينة الدراسة ، وبيان الأساليب الإحصائية المتبعة في التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣).

٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها ٧٢ شركة في عام ٢٠١٣ حسب المعلومات المأخوذة من بورصة عمان ومكتبة هيئة الأوراق المالية الأردنية (دليل الشركات الأردنية،٢٠١٣).

أما عينة الدراسة فتكونت من ٣٠ شركة صناعية مساهمة عامة تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية (انظر للملحق رقم ١)، حيث وزعت ثلاث استبانات لكل شركة، وتم استعادة (٨٢) استبانة من أصل (٩٠) وتمثل ما نسبته (٩١%) من نسبة الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد (٦) استبانات، أي ما يمثل (٦.٣%) من نسبة الاستبانات التي تم استعادتها، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٧٦) استبانة والتي تمثل ما نسبته (٨٤.٤%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

٣-٤ مصادر جمع البيانات

المصادر الأولية:

تم جمع البيانات الخاصة بعينة الدراسة لغايات هذه الدراسة من خلال استبانة تغطي كافة فرضيات الدراسة.

المصادر الثانوية:

١- معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛ حيث تم الاعتماد عليها بشكل أساسي.

٢- المراجع والكتب التي المتعلقة موضوع الدراسة.

٣- الدوريات والأبحاث المنشورة والدراسات المحكمة في المجلات العلمية وأطروحات الماجستير والدكتوراه التي تناولت موضوع الدراسة.

٤- استخدام شبكة الإنترنت للتزود بالمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٥ أداة الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصـــفي التحليلي لتغطية الجانب النظري من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وجمع البيانات الخاصة بالجانب الميداني من خلال تصميم استبانة تغطي كافة فرضيات الدراسة. وتكونت الاستبانة من:

- القسم الأول: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- القسم الثاني: أسئلة الاستبانة التي تخص الفرضية الأولى والتي تتعلق بمتطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.
- القسم الثالث: أسئلة الاستبانة التي تخص الفرضية الثانية والتي تتعلق بمستويات القيمة العادلة.

٣-٦ الصدق الظاهري لأداة الدراسة

بهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراســـة تؤدي إلى جمع بيانات دقيقة، فقد عرضت الاستبانة على تسعة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الخبرة والاختصاص في جامعة آل البيت وعدد من الجامعات الحكومية والأهلية الأردنية (انظر إلى الملحق رقم ٢)، وذلك لإبداء ملاحظاتهم ووجهة نظرهم في الاســتبانة من حيث مدى صــلاحيتها للقياس، ومدى ملاءمة فقرات الأداة لمستوى المستجيبين، وسلامة الصياغة اللغوية والفنية لكل فقرة من الفقرات الواردة في الأداة، وتبعا لذلك تم إعادة صياغة الفقرات واستبعاد وإضافة عبارات جديدة.

٣-٧ ثبات أداة الدراسة

تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد الدراسة على حدة، ومن ثم استخراجه لجميع فقرات الاستبانة. والجدول رقم (١) التالي يبين نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (١)

نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة

البعد	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها	٢٤	%٨١.٤
مستويات القيمة العادلة	٨	%٧٨.٧
الأداة ككل	**٣٢**	**%٨٤.٢**

من خلال الجدول رقم (١) يتبين لنا أن قيمة معامل كرونباخ ألفا تراوحت بين (٧٨.٧%)، و(٨١.٤%)، وهي نسب مرتفعة تدل على اتساق قوي ومتين بين أسئلة الدراسة، كما وبلغ معامل كرونباخ ألفا لأسئلة الاستبانة ككل (٨٤.٢%)، وهذا يدل على اتساق قوي ومتين، إذ فاقت القيمة المقبولة إحصائياً (٦٠%) (Sckaran, ٢٠١٣)، وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وبذلك يكون قد تم تأكد صدق وثبات استبانة الدراسة، الأمر الذي يؤكد على الثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

٣-٨ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج SPSS الإحصائي عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
٣. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
٤. اختبار (One Sample T-test).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار الفرضيات

ويحتوي على:

- **تمهيد.**
- **خصائص عينة الدراسة.**
- **النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للبيانات وتحليلها ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

وسوف يتم البدء بتقديم وصفاً تفصيلياً لخصائص عينة الدراسة الشخصية والوظيفية للمستجيبين، ثم الانتقال بعد ذلك إلى اختبار فرضيات الدراسة.

٤-٢ خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (٢) التالي يوضح المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة (%)
العمر	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	٣١	٤٠.٨
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٩	٣٨.٢
	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	١٠	١٣.٢
	من ٥٠ سنة فأكثر	٦	٧.٩
	المجموع	٧٦	١٠٠
الخبرة العملية	٣ سنوات فما دون	٣٢	٤٢.١
	من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات	٢٤	٣١.٦
	من ٦ سنوات إلى أقل من ١٠ سنة	١٥	١٩.٧
	١٠ سنوات فأكثر	٥	٦.٦
	المجموع	٧٦	١٠٠
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٥١	٦٧.١
	ماجستير	٩	١١.٨
	دكتوراه	٢	٢.٦
	دبلوم متوسط	١٤	١٨.٤
	المجموع	٧٦	١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسمى الوظيفي	مدير مالي	١٠	١٣.٢
	نائب المدير المالي	١١	١٤.٥
	رئيس قسم المحاسبة	١٥	١٩.٧
	المحاسب	٢٧	٣٥.٥
	مدقق داخلي	٤	٥.٣
	غير ذلك	٩	١١.٨
	المجموع	**٧٦**	**١٠٠**
الشهادات المهنية	JCPA	٨	١٠.٥
	CPA	٢	٢.٦
	CIA	٢	٢.٦
	CMA	٣	٣.٩
	أخرى	١٤	١٨.٤
	بدون شهادات	٤٧	٦١.٨
	المجموع	**٧٦**	**١٠٠**

يظهر من جدول رقم (٢) ما يلي:

١- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير العمر (٤٠.٨%) للفئة العمرية (من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٧.٩%) للفئة العمرية (من ٥٠ سنة فأكثر).

٢- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير الخبرة العملية (٤٢.١%) لعدد سنوات الخبرة (من سنة إلى أقل من ٣ سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٦.٦%) لعدد سنوات الخبرة (١٠ سنوات فأكثر).

٣- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير المؤهل العلمي (٦٧.١%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٢.٦%) للمؤهل العلمي (دكتوراه).

٤- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير المسمى الوظيفي (٣٥.٥%) للمسمى الوظيفي (محاسب)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٥.٣%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- للمسمى الوظيفي (مدقق داخلي).

٦- بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعًا لمتغير الشهادات المهنية (٦١.٨%) للموظفين ممن لا يحملون شهادة المهنية، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٢.٦%) للشهادة المهنية شهادة (CPA)، والشهادة المهنية (CMA).

٤-٣ النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس الأبعاد المتعلقة بأبعاد الدراسة. وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل سؤال من الأسئلة المكونة للبعد الواحد كل على حدة، ثم بعد ذلك تجمع هذه المتوسطات لحساب المتوسط الكلي (العام) للبعد.

ويبين الجدول رقم (٣) معيار المقياس الذي تم على أساسه التحليل بناءً على قيم المتوسط الحسابي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٣)

مقياس التحليل الإحصائي

المتوسط الحسابي	الدرجة
١-٢.٣٣	متدنية
٢.٣٤-٣.٦٦	متوسطة
٣.٦٧-٥	عالية

وقد تم احتساب المقياس تبعاً لمقياس ليكرت الخماسي وعلى النحو التالي:

درجة المقياس = (الحد الأعلى – الحد الأدنى) / عدد المستويات = (٥ – ١) / ٣ = ١.٣٣

كما تم تطبيق اختبار (One Sample T-test)، وكانت النتائج على النحو التالي:

٤-٣-١ نتائج اختبار الفرضية الأولى

Ha١: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.

الجدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمتطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التطبيق
١-	يتم إعادة تقييم وقياس أصول المنشأة المالية كل فترة معينة	٤.١١٨	٠.٨٤٨٠	١	مرتفع
٢-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال إذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار	٣.٣٥٥	٠.٧٧٨١	٢	متوسط
٣-	يتم الاعتراف بالأصل المالي الذي تم التخلص منه بكامله، ونتج عنه أصل مالي أو التزام جديد بالقيمة العادلة، بناءً على متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣)	٣.٢٥٠	٠.٨٦٦٠	٣	متوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار أية افتراضات عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة	٣.٠٩٢	١.٠٠٨٩	٧	متوسط
٥-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار إمكانيات حصول المتعاملين أو المشاركين على منافع اقتصادية من خلال استعمال الأصل في أعلى وأفضل استعمال في حالة قياس الأصل غير المالي	٣.٠٥٢	٠.٩٣٦٥	١١	متوسط
٦-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار إمكانيات حصول المتعاملين أو المشاركين على منافع اقتصادية من خلال بيع الأصل إلى آخرين في السوق	٣.٠٥٢	.٩٢٢٢	١١	متوسط
٧-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل غير المالي التي يأخذها المتعاملين بالسوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل	٣.١٥٧	١.٠٩٦٠	٥	متوسط
٨-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار أية قيود قانونية على استخدام الأصل غير المالي والتي سيأخذها المتعاملين بالسوق بالاعتبار عند تسعير الأصل	٣.٠٦٥	٠.٨٠٥٥	٨	متوسط
٩-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار الدخل أو التدفقات النقدية التي سيولدها استخدام الأصل الذي تتوفر فيه إمكانيات الاستخدام الفعلي والقانوني	٣.١٤٤	٠.٨٧٤٨	٦	متوسط
١٠-	تلتزم المنشأة بتسعير الأصل أو الالتزام عند بيع الأصل أو تسديد الالتزام باستخدام القيمة العادلة	٣.٠٦٥	٠.٩٧٠٧	٨	متوسط
١١-	يؤدي القياس باستخدام القيمة العادلة إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة	٣.٠٠٠	١.٠٣٢٨	١٥	متوسط
١٢-	تلتزم المنشأة بقياس السعر المدرج في السوق لقياس القيمة العادلة إذا كانت تمتلك أصل أو عليها التزام يتم تداوله في سوق نشط	٢.٨٦٨	٠.٩١٤٢١	٢١	متوسط
١٣-	تلتزم المنشأة بتحديد الأصل أو الالتزام المعني والذي يعتبر موضوع القياس بشكل يتفق مع الوحدة المحاسبة عليه	٢.٩٢١	٠.٩٤٨٨	١٩	متوسط
١٤-	تفترض المنشأة لعملية قياس الأصل غير المالي افتراضا ملائما	٢.٩٧٣	٠.٨٦٣٦	١٨	متوسط
١٥-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار مدى توفر بيانات ملائمة لتطوير مدخل ووسيلة التقييم المناسبة لقياس الأصل غير المالي	٢.٨٥٥	٠.٨٥٩٥	٢٢	متوسط
١٦-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار تاريخ القياس وظروف السوق الحالية عند تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام	٣.٠٦٥	١.٠١١٠	٨	متوسط
١٧-	تلتزم المنشأة بالإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي	٣.٠٠٠	٠.٩٦٦٠	١٥	متوسط
١٨-	تلتزم المنشأة بالإفصاح عن تقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير القياس باستخدام القيمة العادلة	٣.٠٣٩	١.٠٣٨٤	١٣	متوسط
١٩-	تفصح المنشأة عن تأثير القياس بالقيمة العادلة للمدخلات غير القابلة للرصد على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة	٢.٧٧٦	٠.٩٧٤٣	٢٣	متوسط
٢٠-	يتوجب على المنشأة تبويب الأصول والالتزامات المالية ضمن الفئات الملائمة عند الإفصاح عن القيمة العادلة	٣.١٩٧	٠.٩٢٤٠	٤	متوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١-	تقوم المنشأة بالإفصاح عن طريقة تحديد القيمة العادلة وعن أساليب التقييم لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية	٢.٧٧٦	٠.٩١٧٩	٢٣	متوسط
٢٢-	تحوط المنشأة ضد تغيرات قد تحصل عند قياس أصل أو التزام مالي باستخدام القيمة العادلة من خلال سعر محدد بحيث لا تؤثر التغييرات على الأرباح والخسائر	٣.٠١٣	٠.٩٨٦٤	١٤	متوسط
٢٣-	تقيس المنشأة عند امتلاكها لأصل غير ملموس ناجم عن عملية مبادلة بالقيمة العادلة له	٢.٩٨٦	٠.٩٤٥٠	١٧	متوسط
٢٤-	يتوجب على المنشأة قياس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو البدل المستلم أو القابل للاستلام	٢.٨٨١	٠.٩٢٣٢	٢٠	متوسط
المتوسط الحسابي العام		٣.٠٧١	٠.٩٣٣٨	**متوسط**	
قيمة الإحصائي (t)		١.٥٢٥			
مستوي الدلالة الإحصائية		٠.١٣١			

يظهر من الجدول رقم (٤) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" قد بلغ (٤.١١٨) للفقرة رقم (١) والتي تنص على: "يتم إعادة تقييم وقياس أصول المنشأة المالية كل فترة معينة"، وهذا يدل على درجة مرتفعة من التطبيق، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (٢.٧٧٦) للفقرة رقم (١٩) والتي تنص على: "تفصح المنشأة عن تأثير القياس بالقيمة العادلة للمدخلات غير القابلة للرصد على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة"، والفقرة (٢١) والتي تنص على: "تقوم المنشأة بالإفصاح عن طريقة تحديد القيمة العادلة وعن أساليب التقييم لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية" ويدل هذا أيضاً على درجة متوسطة من التطبيق، أما المتوسط الحسابي العام فقد بلغ (٣.٠٧١)، وهذا أيضاً على درجة متوسطة.

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة، وقد دلت النتائج على عدم تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لمتطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، حيث بلغت قيمة (T) (١.٥٢٥) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α≥٠.٠٥)، أي رفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣-٢ نتائج اختبار الفرضية الثانية

Ha٢: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣).

الجدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمستويات القيمة العادلة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التطبيق
٢٥-	تعطي مستويات القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة	٣.١٣١	٠.٨٩٩٥	٢	متوسط
٢٦-	تعطي مستويات القيمة العادلة أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد	٣.٠٢٦	٠.٩٢٣٣	٣	متوسط
٢٧-	يوفر السعر المعلن في السوق النشط مرجعا وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة	٣.٢٢٣	٠.٩٤٦٥	١	متوسط
٢٨-	تعتمد المنشأة على طبيعة الأصل والالتزام لإيجاد ثم تطوير قيم غير متوفرة أو متاحة بالسوق للمستوى الثالث لمدخلات القياس بالقيمة العادلة	٢.٩٣٤	٠.٧٨٨٨	٥	متوسط
٢٩-	يعكس استخدام مدخل الدخل باستخدام القياس بالقيمة العادلة التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة	٣.٠٠٠	٠.٩٠٩٢	٤	متوسط
٣٠-	اختيار مدخل تقييم واحد لسعر بيع الأصل أو لنقل الالتزام غير كافي	٢.٩٠٧	٠.٩١١٨	٦	متوسط
٣١-	يجب تسجيل استثمارات خطط المساهمة بالقيمة العادلة وتسجيل الأوراق المالية بقيمتها السوقية العادلة	٢.٥٥٢	٠.٧٨٩٨	٨	متوسط
٣٢-	تعتبر الأسعار المنشورة في السوق أفضل الطرق لتحديد القيمة العادلة للأصل	٢.٧١٠	٠.٨٤٥٦	٧	متوسط
المتوسط الحسابي العام		**٢.٩٣٥**	**٠.٨٧٦٨**	**متوسط**	
قيمة الإحصائي (t)		**-١.٢٦٣**			
مستوي الدلالة الإحصائية		**٠.٢١١**			

يظهر من الجدول رقم (٥) أن أعلى متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها" قد بلغ (٣.٢٢٣) للفقرة رقم (٢٧) والتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص على: "يوفر السعر المعلن في السوق النشط مرجعا وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة

العادلة"، وهذا يدل على درجة متوسطة من التطبيق، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (٢.٥٥٢) للفقرة رقم (٣١) والتي تنص على: "يجب تسجيل استثمارات خطط المساهمة بالقيمة العادلة وتسجيل الأوراق المالية بقيمتها السوقية العادلة"، ويدل هذا أيضاً على درجة متوسطة من التطبيق، أما المتوسط الحسابي العام فقد بلغ (٢.٩٣٥)، وهذا أيضاً على درجة متوسطة.

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة، وقد دلت النتائج على عدم تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لمستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣)، حيث بلغت قيمة (T) (١.٢٦٣-) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠.٠٥)، أي رفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

ويحتوي على:

- **تمهيد.**
- **النتائج.**
- **التوصيات.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-١ تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها، إلى جانب تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج.

٥-٢ النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، إلى جانب التعرف على مدى التزامها بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣). وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- أظهرت النتائج الإحصائية عدم التطبيق الكلي لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، إلا أن هناك مستوى متوسط من التطبيق لبعض البنود، وهذا ما أكدت عليه الأوساط الحسابية وغيرها من الأساليب الإحصائية المستخدمة. وقد تبين أن مستوى تطبيقها لمتطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها هو مستوى متوسط بشكل عام، ولكنها تركز وبشكل مرتفع على إعادة تقييم وقياس أصول المنشأة المالية كل فترة معينة وبوسط حسابي (٤.١١٨).

٢- إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا تلتزم بتطبيق مستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣). وقد تبين أن مستوى تطبيقها لمستويات القيمة العادلة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) هو مستوى متوسط بشكل عام، ويتضح ذلك من خلال أن السعر المعلن في السوق النشط يوفر مرجعا وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة بالنسبة للشركة بصورة متوسطة وبوسط حسابي (٣.٢٢٣)، كما يتضح من خلال أن تسجيل استثمارات خطط المساهمة بالقيمة العادلة وتسجيل الأوراق المالية يجب أن تكون بقيمتها السوقية العادلة بصورة متوسطة وبوسط حسابي (٢.٥٥٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٣ التوصيات

توصي الدراسة التوصيات التالية:

١- حث الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الالتزام بتطبيق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة.

٢- إجراء مثل هذه الدراسة ولكن بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة والتي تنتمي لقطاعات اقتصادية أخرى غير قطاع الصناعة، بحيث يتم إجراء مقارنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بمدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها.

٣- إجراء دراسة عن المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٣) المتعلق بقياس القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، عمرو حسن، (٢٠١١)، **دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية – دراسة نظرية اختبارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر.

أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، (٢٠١٤)، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، ط (٣)، عمان، دار وائل للنشر.

أبو نصار، محمد، (٢٠١٤)، تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- بين النظرية والتطبيق، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، الأردن، المجلد ٤١، العدد السادس والثلاثون.

الأسعد، آلاء مصطفى، (٣٠١٣)، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامِعة**، العراق، المجلد ١٩، العدد ٧٤.

الجرد، رشا بشير، (٢٠١٠)، **إجراءات المراجعة الخارجية في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سوريا: دراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

الجرف، ياسر احمد، (٢٠١٠)، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، **الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية**، المملكة العربية السعودية.

الجعارات، خالد جمال، (٢٠٠٦)، قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، **المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان، الأردن.

جمعة، هوام وآدم، حديدي، (٢٠١٣)، اثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، **المؤتمر العلمي التاسع للاقتصاد**، اسطنبول- تركيا.

الحاج، احمد وعقلي، محمد، (٢٠١٠)، **القيمة العادلة واثرها على القوائم المالية**، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

حماد، طارق عبدالعال، (٢٠٠٣)، مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك، **مجلة الاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد الثاني.

الخضري، حسن عبدالماجد، (٢٠١٣)، **مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٨): القطاعات التشغيلية**، رسالة ماجستير متاحة على شبكة الانترنت، الجامعة الإسلامية، غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطيب، حازم والقشي، ظاهر، (٢٠٠٤)، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، **مجلة الزيتونة للبحوث العلمية**، الأردن، المجلد ٢، العدد الثاني.

خوري، نعيم سابا، (٢٠٠٦)، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، **المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان – الأردن.

خوري، نعيم سابا، (٢٠٠٩). القيمة العادلة والإبلاغ المالي، **المؤتمر المهني العلمي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان – الأردن.

دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف، (٢٠٠٤)، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، **المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان – الأردن.

دهمش، نعيم وأبو نصار، محمد والخلايلة، محمود، (٢٠٠٧)، **الأصول العلمية والعملية**، الجزء الثاني، ط (٢)، عمان، دار وائل للنشر.

الرشيدي، ثامر عبدالله، (٢٠١٢)، **مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن.

رمزي، جودي محمد، (٢٠١٢)، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى – المعيار (IFRS ١)، **مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية**، جامعة بسكرى، الجزائر، العدد الثاني عشر.

الزعبي، يامن خليل، (٢٠٠٥)، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، جامعة اليرموك، رسالة ماجستيرغير منشورة، اربد – الأردن.

السعافين، هيثم، (٢٠٠٦)، القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، **المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان – الأردن.

السعيد، معتز أمين، (٢٠٠٨)، **اثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان – الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سليمان، سعيد، (٢٠١١)، القيمة العادلة ما لها وما عليها ، **المؤتمر المهني العلمي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين**، عمان – الأردن.

السويطي، خالد، (٢٠١٢)، "قياس القيمة العادلة – كيفية القياس"، المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مجموعة طلال ابو غزالة للتقييم ، عمان – الأردن.

صالح، رضا، (٢٠٠٩)، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد ٤٦، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية، مصر.

صلاح، حواس، (٢٠٠٨)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

الطويل، سحر، (٢٠٠٨)، **المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر.

عدس، نائل ونور، عبدالناصر، (٢٠٠٦)، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، **المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع عشر تحت شعار (القيمة العادلة والإبلاغ المالي)**، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

عواد، روحي وجدي، (٢٠١٠)، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير متاحة على شبكة الانترنت، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن.

غزالة، طلال، (٢٠٠١)، **معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال**، ط (١)، بيروت، دار العلم للملايين.

المبيضين، احمد محمد، (٢٠٠٧)، **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

المجربي، فاطمة، (٢٠١٢)، **قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن.

يونس، خالد عبد الرحمن، (٢٠١١)، **اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-khadash, H., Abdel-lateef, M., (٢٠٠٩), Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan, **Journal of Jordan in Business Administration,** pp ١٢٠-١٣٥.

Caroll, T.J., Linsmeier, T.J. and Petroni, K.R., (٢٠٠٣), The Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information: Evidence from Closed end Mutual Funds, **Journal of Accounting Auditing and Finance**, pp ١ – ٢٤.

David, Cairns, (٢٠٠٦), The Use of Fair Value in IFRS, **The Economist Journal**, pp ٥-٢٢

Laux, Christian,(٢٠٠٩), The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate, **Accounting, Organizations and Society Journal** , pp ٨٢٦-٨٣٤.

Magnan L. Michel, (٢٠٠٩), "**Fair Value Accounting and Financial Crisis: Messenger or Contributor"**, Accounting Perspectives, pp ١٨٩ – ٢١٣.

Reilly, F. Robert, and Schweihs, S. Robert, (١٩٩٩), **''Valuing Intangible Assets**", New york:McGraw-Hill, page ١٢٠.

Robert, Haldema,. GK , (٢٠٠٦), Fact, Fiction, and Fair Value Accounting at Enron, **CPA Journal**, page ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المواقع الالكترونية

١. مركز إيداع الأوراق المالية

https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php?option=com_public&member_cat=٩٠٠&member_sub_cat=٤

٢. موقع مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية

http://www.ifrs.org/search/Pages/Results.aspx?k=ifrs٪٢٠١٣

٣. موقع Deloitte

http://www.iasplus.com/en/site-search?SearchableText=ifrs

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (١)

جدول عينة الدراسة

القطاع	عدد الشركات	العينة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات الصالحة للتحليل
المعادن والصناعات الكيماوية	١٤	٨	٢٤	٢١	٢٠
الالكترونيات والصناعات الكهربائية	٣	٢	٦	٦	٦
الأدوية ومستحضرات التجميل	٩	٥	١٥	١٤	١٣
الأثاث والديكور	٢	٠	٠	٠	٠
التعدين	٣	١	٣	١	١
المواد الغذائية والمشروبات	١٢	٧	٢١	٢٠	١٩
البناء والمقاولات	٨	٣	٩	٩	٩
الزراعة والإنتاج الحيواني	٤	١	٣	٣	٣
الغاز والبترول	٥	١	٣	٢	٢
المواد البلاستيكية والمطاط	٢	٠	٠	٠	٠
النسيج والملابس	٥	٢	٦	٦	٥
الورق والكرتون	٢	٠	٠	٠	٠
الطاقة والمواد الأولية	٣	٠	٠	٠	٠
المجموع	٧٢	٣٠	٩٠	٨٢	٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٢)

محكمي الاستبانة

١. الدكتور عودة بني احمد	جامعة آل البيت
٢. الدكتور نوفان العليمات	جامعة آل البيت
٣. الدكتور عبدالرحمن الدلابيح	جامعة آل البيت
٤. الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام	الجامعة الهاشمية
٥. الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
٦. الأستاذ الدكتور احمد العمري	جامعة اليرموك
٧. الأستاذ الدكتور تركي الحمود	جامعة اليرموك
٨. الدكتور زياد عبدالحليم الذيبة	جامعة الزرقاء الأهلية
٩. الدكتور محمد المومني	جامعة جدارا الأهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٣)

الاستبانة

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

حضرة السيد ..... المحترم

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة من اجل التعرف على "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الثالث عشر الخاص بالقيمة العادلة". ولغايات البحث العلمي واستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، سيتم توزيع هذه الاستبانة على الأفراد العاملين في الشركات الصناعية الأردنية.

أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة التي بين أيديكم بكل صراحة وموضوعية وشفافية، مؤكدة لكم أن إجابتكم سوف تعامل بسرية تامة، وهذه المعلومات سوف تستخدم لغايات البحث العلمي الخالص فقط.

شاكرة تعاونكم

الباحثة: نداء الزريقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تنطبق عليك:

١- العمر:

☐ من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة ☐ من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة

☐ من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة ☐ من ٥٠ سنة فأكثر

٢- الخبرة العملية:

☐ من سنة إلى أقل من ٣ سنوات ☐ من ٣ سنوات إلى أقل من ٦ سنوات

☐ من ٦ سنوات إلى أقل من ١٠ سنة ☐ ١٠ سنة فأكثر

٣- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ دبلوم متوسط

٤- المسمى الوظيفي:

☐ المدير المالي ☐ نائب المدير المالي ☐ رئيس قسم المحاسبة

☐ المحاسب ☐ المدقق الداخلي ☐ غير ذلك .....(يرجى ذكرها)

٥- الشهادات المهنية:

☐ JCPA ☐ CPA ☐ CIA ☐ CMA

☐ أخرى ... (يرجى ذكرها) ☐ بدون شهادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: أسئلة الاستبانة

فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي رقم (١٣) والمعلومات المحاسبية. الرجاء إبداء درجة موافقتكم على كل من العبارات التالية فيما يتعلق بشركتكم:

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	متدنية	معدومة
المجال الأول : يتعلق بمتطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها						
١-	يتم إعادة تقييم وقياس أصول المنشأة المالية كل فترة معينة					
٢-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال إذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار					
٣-	يتم الاعتراف بالأصل المالي الذي تم التخلص منه بكامله، ونتج عنه أصل مالي أو التزام جديد بالقيمة العادلة، بناءً على متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (١٣)					
٤-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار أية افتراضات عند تسعير الأصول والالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة					
٥-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار إمكانيات حصول المتعاملين أو المشاركين على منافع اقتصادية من خلال استعمال الأصل في أعلى وأفضل استعمال في حالة قياس الأصل غير المالي					
٦-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار إمكانيات حصول المتعاملين أو المشاركين على منافع اقتصادية من خلال بيع الأصل إلى آخرين في السوق					
٧-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل غير المالي التي يأخذها المتعاملين بالسوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل					
٨-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار أية قيود قانونية على استخدام الأصل غير المالي والتي سيأخذها المتعاملين بالسوق بالاعتبار عند تسعير الأصل					
٩-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار الدخل أو التدفقات النقدية التي سيولدها استخدام الأصل الذي تتوفر فيه إمكانيات الاستخدام الفعلي والقانوني					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠-	تلتزم المنشأة بتسعير الأصل أو الالتزام عند بيع الأصل أو تسديد الالتزام باستخدام القيمة العادلة					
١١-	يؤدي القياس باستخدام القيمة العادلة إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقاييس القيمة العادلة والافصاحات ذات الصلة					
١٢-	تلتزم المنشأة بقياس السعر المدرج في السوق لقياس القيمة العادلة إذا كانت تمتلك أصل أو عليها التزام يتم تداوله في سوق نشط					
١٣-	تلتزم المنشأة بتحديد الأصل أو الالتزام المعني والذي يعتبر موضوع القياس بشكل يتفق مع الوحدة المحاسبة عليه					
١٤-	تفترض المنشأة لعملية قياس الأصل غير المالي افتراضا ملائما					
١٥-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار مدى توفر بيانات ملائمة لتطوير مدخل ووسيلة التقييم المناسبة لقياس الأصل غير المالي					
١٦-	تأخذ المنشأة بعين الاعتبار تاريخ القياس وظروف السوق الحالية عند تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام					
١٧-	تلتزم المنشأة بالإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي					
١٨-	تلتزم المنشأة بالإفصاح عن تقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير القياس باستخدام القيمة العادلة					
١٩-	تفصح المنشأة عن تأثير القياس بالقيمة العادلة للمدخلات غير القابلة للرصد على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة					
٢٠-	يتوجب على المنشأة تبويب الأصول والالتزامات المالية ضمن الفئات الملائمة عند الإفصاح عن القيمة العادلة					
٢١-	تقوم المنشأة بالإفصاح عن طريقة تحديد القيمة العادلة وعن أساليب التقييم لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢-	تحوط المنشأة ضد تغيرات قد تحصل عند قياس أصل أو التزام مالي باستخدام القيمة العادلة من خلال سعر محدد بحيث لا تؤثر التغييرات على الأرباح والخسائر					
٢٣-	تقيس المنشأة عند امتلاكها لأصل غير ملموس ناجم عن عملية مبادلة بالقيمة العادلة له					
٢٤-	يتوجب على المنشأة قياس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل أو البدل المستلم أو القابل للاستلام					
المجال الثاني : يتعلق بمستويات القيمة العادلة *						
٢٥-	تعطي مستويات القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة					
٢٦-	تعطي مستويات القيمة العادلة أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد					
٢٧-	يوفر السعر المعلن في السوق النشط مرجعا وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة					
٢٨-	تعتمد المنشأة على طبيعة الأصل والالتزام لإيجاد ثم تطوير قيم غير متوفرة أو متاحة بالسوق للمستوى الثالث لمدخلات القياس بالقيمة العادلة					
٢٩-	يعكس استخدام مدخل الدخل باستخدام القياس بالقيمة العادلة التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة					
٣٠-	اختيار مدخل تقييم واحد لسعر بيع الأصل أو لنقل الالتزام غير كافي					
٣١-	يجب تسجيل استثمارات خطط المساهمة بالقيمة العادلة وتسجيل الأوراق المالية بقيمتها السوقية العادلة					
٣٢-	تعتبر الأسعار المنشورة في السوق أفضل الطرق لتحديد القيمة العادلة للأصل					

***مستويات القيمة العادلة:** وتشمل ثلاثة مستويات لمدخلات القيمة العادلة، الأول يتعلق بالأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة، أما المستوى الثاني فيتعلق بأسعار الأصول والالتزامات المعلن عنها في سوق مشابه للأسعار في سوق نشطة والأسعار المشابهة للأصل المعني للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة والأسعار الأخرى غير المعلنة والتي يمكن الوصول إليها من خلال سعر الفائدة أو معدل الفائدة، ويتعلق المستوى الثالث بالمدخلات التي تقوم المنشأة بتحديدها من خلال المعلومات المتوفرة وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزام لتتوصل إلى قيمة تتصف بالعدالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com